

جدول الأعمال المؤقت

بند إضافي مطلوب إدراجه في جدول الأعمال المؤقت

- 1- تلقى المدير العام في 25 آب/أغسطس 2022 طلباً مقدماً من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لإدراج بند بعنوان "تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة" في جدول أعمال دورة المؤتمر العام العادية السادسة والستين (2022).
- 2- وعملاً بالنظام الداخلي للمؤتمر العام، يُدرج هذا البند، بموجب هذه الوثيقة، في قائمة تكميلية ستُعَمَّم في موعد لا يتجاوز 6 أيلول/سبتمبر 2022. ومرفق طيِّه نص المذكرة الشفوية الواردة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية والمذكرة الإيضاحية المصاحبة لها بشأن إدراج هذا البند.
- 3- ويُقدَّم اقتراح، لكي ينظر فيه المكتب، بأن يأتي هذا البند في جدول الأعمال المؤقت مباشرة بعد البند المعَمَّم في الوثيقة GC(66)/1/Add.1، وأن يسبق البند المعَمَّم في الوثيقة GC(66)/1/Add.2، وأن يناقش أولاً في اللجنة الجامعة.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

فينا، 25 آب/أغسطس 2022

الرقم 1297877

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أطيب تحياتها إلى سعادة السيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة، ويشرفها أن تطلب، عملاً بالمادة 13 من النظام الداخلي للمؤتمر العام، إدراج بند تكميلي بعنوان "تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة" في جدول الأعمال المؤقت لدورة المؤتمر العام العادية السادسة والستين للوكالة.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الفرصة كي تعرب لسعادة السيد غروسي مجدداً عن أسمى آيات تقديرها.

[الختم] [التوقيع]

المرفق: مذكرة إيضاحية

إلى:

سعادة السيد رافائيل ماريانو غروسي،

المدير العام للوكالة

مذكرة إيضاحية

بشأن البند الجديد في جدول الأعمال المعنون:

"تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة"

من أجل بداية مناقشة شاملة بشأن العملية الراهنة لاتخاذ القرارات في الوكالة، واستكشاف سبل ووسائل تعزيز كفاءة هذه العملية وفعاليتها، نرى أن "تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة" هي أكثر من أي وقت مضى مسألة ضرورية لجعل الوكالة مواكبة للحقائق العالمية الراهنة، لا سيما على ضوء النقاط التالية:

- إذ نذكر بالفقرة (جيم) من المادة الرابعة من النظام الأساسي بشأن مبادئ سيادة الدول لجميع أعضاء الوكالة، من أجل ضمان تمتعها جميعاً بالحقوق والمزايا الناتجة عن العضوية،
- وإذ نضع في الاعتبار التغييرات الهيكلية الأساسية التي طرأت على العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة، لا سيما في المجتمع النووي العالمي الذي يواصل ممارسة حقه الثابت في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،
- وإذ نضع في الاعتبار أيضاً التمثيل الجغرافي المحدود وغير العادل للأعضاء في مجلس محافظي الوكالة، وإذ نذكر بالفقرة (ج) من القرار GC(41)/RES/20 الذي اعتمده المؤتمر العام في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1997، والذي لاحظ اهتمام الدول الأعضاء من جميع المناطق بالنظر في الانضمام إلى عضوية المجلس على ضوء الحقائق الجيوسياسية والتقنية، والذي أيده، في وقت لاحق، القرار GC(43)/RES/19 الصادر عن المؤتمر العام في تشرين الأول/أكتوبر 1999 بشأن تعديل المادة السادسة،
- وإذ نُقرُّ بالعوائق الخطيرة المستمرة التي تقف أمام تنفيذ القرار GC(43)/RES/19 الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 1999 بينما ترى الأغلبية العظمى من الأعضاء ضرورة توسيع حجم المجلس وتكوينه، إلى جانب جهود المجتمع الدولي في سبيل اتخاذ قرارات تجعل هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى أكثر تمثيلاً وشمولية،
- وإذ نضع في الاعتبار ضرورة ضلوع ومشاركة جميع الدول الأعضاء بصورة مباشرة في عملية اتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل الأساسية المتعلقة بعمل الوكالة أو التي لها تأثير في الحقوق السيادية للدول الأعضاء من جراء قرارات مجلس المحافظين، وعلى وجه التحديد القرارات التي لا تُعتمد بتوافق الآراء،
- وإذ نُقرُّ بالحاجة إلى إعادة هيكلة مجلس المحافظين، بما في ذلك ولايته وتكوينه، على ضوء التطورات التي طرأت في العقد الأخير، وإذ نقر بأنَّ القرارات الطويلة الأجل والاستراتيجية التي تتخذها الوكالة، لا سيما تلك التي قد تؤثر في الحقوق السيادية للدول الأعضاء أو في أمنها الوطني أو حالة عضويتها أو مصالحها في تطبيق الطاقة الذرية لأغراض الاستخدامات السلمية وفقاً للنظام الأساسي، هي قرارات لا تُتخذ إلا من قِبَل الدول الأعضاء كافةً داخل المؤتمر العام،

- وإذ ندكر بقرار دورة المؤتمر العام السابقة بإدراج مسألة "تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة" في جدول أعماله، والذي تلاه نقاش مثمر حول هذه المسألة في اللجنة الجامعة حيث أعربت عدة وفود عن رغبتها في مواصلة إجراء مشاورات بشأن هذه المسألة،
 - وإذ نلاحظ أهمية الحفاظ على كفاءة وفعالية عمليات اتخاذ القرارات في الوكالة وتعزيزها وتعزيز الوكالة وجهازها لتقرير السياسات،
 - وإذ نشدد على أهمية ضلوع ومشاركة جميع الدول الأعضاء مباشرة في عملية اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بعمل الوكالة،
 - وإذ ندرك ضرورة تعزيز كفاءة أساليب العمل وتطبيق الإجراءات الخاصة بهيئات الوكالة للاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة، بما في ذلك عن طريق تحسين أسلوب التصويت في المؤتمر العام للوكالة، وإذ نحيط علماً بالطلب المقدم إلى الأمانة بمواصلة دراسة هذه المسألة،
 - وإذ نشدد على ضرورة أن تواصل جميع الدول الأعضاء جهودها المشتركة، إلى جانب الأمانة، من أجل تعزيز الوكالة وترويج الشفافية وتحقيق المصالح المتبادلة،
 - وإذ نلاحظ رغبة بعض الدول الأعضاء في مواصلة النظر في هذه المسألة وإبقائها كبند في جدول أعمال المؤتمر العام،
- وفي هذا السياق، يرى وفد جمهورية إيران الإسلامية أن من شأن إدراج بند بعنوان "تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة" في جدول أعمال الدورة العادية السادسة والسنتين للمؤتمر العام أن يسهل مواصلة إجراء مناقشة شاملة حول هذه المسألة.